جمعية المنبر الوطني الإسلامي
البيانات

الاثنين 23 نوفمبر 2026

الجمعيات السياسية تطالب بتحرك عاجل وتشكيل لجنة وطنية لوضع خطة لإنقاذ أموال الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

بيان مشترك



المحرق _ الاثنين 22 نوفمبر 2026

تابعت الجمعيات السياسية بقلق بالغ مواصلة العجز في اموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهو ما أكدته مداخلة نائب رئيس مجلس الشورى، السيد جمال فخرو، في جلسة مجلس الشورى الأحد الماضي بشأن وجود عجز قدره 200 _ 250 مليون دينار خلال العامين الماضيين في الهيئة ، وهو ما يمثل ناقوس خطر حقيقي يستوجب الوقفة الجادة والمسؤولة، لا سيما وأنه يفتح الباب واسعاً أمام أسئلة مصيرية ومشروعة حول مستقبل الهيئة ومصير أموال المتقاعدين، مع العلم بان هذا العجز تواصل خلال السنوات الخمس الماضية مما افقد الهئية جزء كبير من استثماراتها التي قامت بتسييلها لتغطية العجز.

وإن الجمعيات السياسية أمام هذه المعلومات وأمام هذا الواقع المؤلم، تؤكد على ما يلي:

1 – المتقاعدون ليسوا الحلقة الأضعف، ونرفض أن يدفعوا ثمن سياسات وقرارات خاطئة من جيوبهم وأمنهم المعيشي، وإن حقوقهم ومكتسباتهم لا يجب المساس بها تحت أي ذريعة.

2 – ضرورة كشف الحقيقة الكاملة حول تراكم العجز، وفتح تحقيقات شفافة لتحديد أسباب تراجع الوضع المالي للهيئة ومستقبلها الغامض.

3 – لماذا تستمر العوائد من استثمارات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في التراجع وعدم تمكنها من تغطية العجز حتى يومنا هذا، في الوقت الذي تحقق فيه استثمارات صناديق التقاعد في دول الخليج العربية الشقيقة مكاسب طائلة وفوائض مالية ضخمة؟!

4 – نحمل مجالس إدارة الهيئة الحالية والمتعاقبة والمسؤولين عن استثماراتها المسؤولية القانونية عن هذه العجوزات الجديدة والمتراكمة، ونرفض رفضاً قاطعاً أن يتحمل المواطن البحريني فاتورة سوء الإدارة أو القرارات الاستثمارية الفاشلة.

5 – نطالب أعضاء مجلس النواب استخدام صلاحياتهم الرقابية، ومساءلة كل مسؤول تسبب في الإضرار بأموال الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، ووقف أي توجه حكومي أو إداري حالي أو مستقبلي يحاول تحميل المتقاعدين أعباء تلك الإخفاقات.

6 – مطالبة الحكومة بدعم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي من خلال قروض حسنة طويلة الأجل أو منخفضة العائد، كذلك تخصيص نسبة من ايرادات النفط لتغطية العجز.
7 -المطالبة بعودة الزيادة السنوية للمتقاعدين

8- تشكيل لجنة وطنية لتقييم الوضع ووضع خطة إنقاذ شاملة ومستدامة.

إن الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان تدعو إلى تحرك عاجل لإنقاذ أموال الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، ومراجعة استثماراتها على أسس عادلة ونزيهة، لضمان حماية حقوق المتقاعدين اليوم وغداً.

الجمعيات الموقعة على البيان:

1. المنبر الوطني الإسلامي
2. المنبر التقدمي
3. تجمع الوحدة الوطنية
4. التجمع القومي الديمقراطي
5. التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي
6. الصف الإسلامي
7. التجمع الوطني الدستوري (جود
8. الوسط العربي الإسلامي